محاضرة بعنوان : تجارة الأغذية و تموين المدن

مقياس تاريخ الجزائر الاقتصادي

الأستاذ خميسي عبد الحميد

المستوى : ماستر 1

مقدمة : يعتبر تنظيم تجارة الأغذية من المهام الرئيسية للدولة في أي عصر من العصور. و هذا يدخل ضمن الوظيفة الآساسية للدول و هي حماية الناس من الجشع و أكل أموال الناس بالباطل . و عليه كانت للبايلك و موظفيه على جميع المستويات مهمة لا مناص منها ألا وهي الإشراف على تجارة الأغذية و الحرص على حماية المستهلك من كل أشكال التلاعبات و الغش و التطفيف و الاحتكار. و كانت الادارة المكلفة بهذا حريصة على تسليط العقوبات على المطففين و الغشاشين. أما الأسعار فلم تتدخل الإدارة في حركتها إلا ناذرا.

الآسعار: خضعت لقانون العرض و الطلب و عليه فخلال السنوات الخصبة تنخفض الآسعار الدنى مستوياتها و قد شهد على ذلك الآجانب عند زياراتهم لأسواق الجزائر بين ق 16و 18م. نذكر من هؤلاء نيكولاس دي نيكولاي و مواطنه فونتير دي بارادي فما بين 1786 – 1788 كانت الأسعاركما اوردها دي بارادي كالتالي : القمح 22 قرش للقفيز الواحد (حوالي 300 كلغ) و هو سعر منخفض. الشعير: 18 قرش للقفيز. الأرز: ما بين 10- 11 قرش للقفيز. الفول : 14 للقفيز. فخد الخروف : ما بين 20و 30قرشا. الدجاجة : ثمن بوجو.

خلال المجاعات تلتهب الأسعار .

تنظيم السوق: وضعت الأسواق تحت الإشراف المباشر للمحتسب و مساعديه مثل خوجة الرحبة او السوق و يراقب الآسعار المكاييل و الموازين و نوعية الخبزو يسلط العقوبات المناسبة على الخلفين. كما يتولى المحتسب و اعوانه أمر المكوس و الضرائب. و يساعد المحتسب في وظيفته أمناء النقابات الحرفية إذ يلتزمون بالأوامر و التعليمات الصادرة عنه .

تصدير المنتوجات الغذائية : لا تعترف النظم الاقتصادية القديمة (ما قبل الصناعية) بمبدأ التبادل الحر. بل أن هذا المبدأ لا يحضى حتى في الوقت

الحاضـر بـالقبول لـدى معظـم النـاس لآنـه لا يراعـى مصـالح البلـدان المتعثـرة اقتصاديا و تكنولوجيا. فحتى ترامب لا يؤمن بـه و هو علـى رأس أقوى اقتصـاد فـي العـالم. و عليـه فـإن الجزائـر لـم تشـذ عـن هـذه القاعـدة خصوصـا ان الانتـاج الزراعي لم يكن وفيرا على الدوام فكثير من السنوات شـهدت البلاد مجاعـات و أزمات غذائية حادة. أما ما يسميه البعض خطئا بالتجـارة الخارجيـة للأغذيـة فهو في تقديري ناتج عن قراءة خاطئة للتاريخ فما يعرفه البعض بالصـادرات الغذائيـة كان يتألف من فائض مخزون البايلك النـاتج عن الحجم الكبير من الأغذيـة التـي حصلها من الضرائب العينية . فكان البايات يطلبون الإذن او الترخيص من الباشا بتصدير جزء من هذا الفائض لتجنب تلفه. فكان وكـلاء البايـات يبيعونـه للوكـالات و البيوت التجاريـة الأوربيـة. و احيانـا يقوم التجـار و الشـركات الاوربيـة خاصـة الفرنسية منهـا بتهريـب الحبـوب و ذلـك بشـرائها مباشـرة مـن بعـض المضـاربين الجزائريين و هو مـا كـان يؤرق رجـالات البايلك علـى الـدوام و يعتبرونـه خيانـة عظمـى فكثيـرا مـا قـدم هؤلاء المضـاربين ككبـاش فـداء للنـاقمين علـى هـذا الفعـل الشـنيع .اسـتخدم البايـات مـوانئ خاصـة لشـحن الحبـوب و تهريبهـا احيانـا. ذكرالجاسوس بوتان أواخر القرن 18 :

القالة : من 60 – 80 الف كيلة

تادلس او دلس : 50 الف كيلة.

وهران ارزيو و مرسى الكبير :300 الف كيلة.

عنابة : ما بين 60 – 80 الف كيلة.

و قد دفع بعض البايات حياتهم و اموالهم ثمنا لهذه التجـارة المحرمـة.(ارجـع الـى مذكرات نقيب اشراف الجزائر احمد الشريف الزهار)